

الجمعية العامة العادية لبنك فيصل الإسلامي المصري

تقرر توزيع كوبون نقدي بواقع ٨% على السهم بالدولار الأمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري... كما تمنح المساهمين أسهماً مجانية بواقع ١٥% من أسهمهم الاصلية قبل الزيادة

ترأس السيد/ عبد الحميد أبو موسى محافظ البنك - نيابةً عن صاحب السمو الملكي الأمير/ عمرو محمد الفيصل آل سعود رئيس مجلس الإدارة - اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك الذي عُقد بمبنى البنك بميدان الجلاء بالدقي مساء يوم الخميس الموافق السادس والعشرين من مارس ٢٠٢٠م، وقد أكد سيادته على أن البنك حافظ خلال عام ٢٠١٩م علي أداءه المتوازن ونموه التصاعدي واقتناص الفرص وتطوير نظمه الآلية لتقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية لعملائه والتي شهدت مزيداً من التحول الرقمي وبما يتوافق مع الشريعة الاسلامية ويؤكد على قيادة البنك لصناعة الصيرفة الاسلامية في البلاد، واعتمدت الجمعية كلاً من تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وقائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن العام المالي ٢٠١٩م، وأقرت توزيع نقدي نسبته ٨% من القيمة الاسمية للسهم البالغة واحد دولار أمريكي وذلك بقيمة ثمانية سنوات (تعادل ١,٢٨٣٣٢ جم) لكل سهم بعد خصم الزكاة، وأقرت الجمعية في ذات الجلسة توزيع أسهم مجانية على المساهمين بنسبة ١٥% من أسهمهم القائمة قبل الزيادة مع تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة في هذا الشأن... هذا وقد صادقت الجمعية في نفس الجلسة على الميزانية والحسابات الختامية لصندوق الزكاة في نهاية العام المالي ٢٠١٩م، وكذا حساب الموارد والمصارف عن العام المذكور.

وقد أوضح محافظ البنك - أنه خلال العام ٢٠١٩م تحققت إيرادات إجمالية بنحو ٩,٣١ مليار جم وزادت العوائد الموزعة على أصحاب الأوعية والشهادات الادخارية إلى ٤,٧٩ مليار جم مقابل ٤,١٢ ملياراً عن عام ٢٠١٨م مرتبة ارتفاعاً في معدلات العائد السنوية على تلك الأوعية... وجاء إجمالي أرباح عام ٢٠١٩م بنحو ٦٩٣٤,٦ مليون جم، وبلغ صافي الربح نحو ٢٧١٤,٨ مليون جم منه مبالغ محولة للاحتياطي الرأسمالي باجمالي قدره ٢٨٠ ألف جنيه.. أما الباقي وقدره ٢٧١٤,٦ مليون جنيه فهو يمثل صافي الربح القابل للتوزيع لعام ٢٠١٩م والذي أتاح إجراء توزيعات تنافسية على المساهمين كعائد على السهم لتصل حصة المساهمين في الأرباح الى ٥٦٤,٩ مليون جم، كما سجلت الأرباح المحتجزة في نهاية العام وبعد إجراء التوزيعات ٥٩٠,١ مليون جم دعماً للقاعدة الرأسمالية بهدف استيفاء المقررات الرقابية وبما يتيح تنفيذ خطط البنك المستقبلية واستراتيجيته الخمسية (٢٠١٧ - ٢٠٢١م).

وأضاف السيد المحافظ بأن النتائج المتميزة التي حققها البنك تؤكد الحرص الدائم من قبل الإدارة والعاملين للحفاظ على الأداء الايجابي المتصاعد للبنك في ظل البيئة التنافسية التي يشهدها القطاع

المصرفي المصري، ويُؤكد على النمو الايجابي لمؤشرات الأداء. حيث وصل إجمالي أصول البنك في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م إلى ما يعادل ١٠٢,٧ مليار جنيه مصري مسجلاً زيادة قدرها ٨,٩ مليار جم ونسبتها ٩,٥% خلال العام، أما إجمالي الأموال تحت الإدارة (الأوعية والشهادات الادخارية) فقد بلغ ٨٦ مليار جم بزيادة قدرها ٧ مليار جم ونسبتها ٨,٨% ... هذا وتوزع أرصدة الودائع على أكثر من "مليون وسبعمائة ألف حساب" يتولى البنك إدارتها لصالح عملائه، كما أن تلك الأرصدة أصبحت تموّل ٨٣,٧% من إجمالي الأصول.

وأشار سيادته إلى نجاح البنك في استثمار وتوظيف الأموال تحت الإدارة وكافة الموارد المتاحة للتشغيل في أوجه ومجالات تراعي الضوابط الشرعية وتتضبط مع أساليب الاستثمار الصحيحة وتغطي كافة قطاعات النشاط الاقتصادي ولاسيما القطاعات الانتاجية ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد القومي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يخفّض من حدّة التركيز وتحجيم المخاطر عند مستوياتها الدنيا، هذا وقد بلغ صافي أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد استبعاد المخصص) ما يعادل ٩٣,٣ مليار جنيه محققاً زيادة قدرها ٧,٦ مليار جنيه ومعدلها ٨,٩% وتمثل أرصدة هذا البند ٩٠,٨% من إجمالي الأصول والموجودات... علماً بأن الأرصدة غير المنتظمة بالمحافظ الاستثمارية مغطاة بالكامل بمخصصات كافية وبضمانات يُعتد بها وقابلة للتنفيذ عليها... كما نجح البنك أيضاً في إحداث زيادة مهمة في بند حقوق الملكية الذي وصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٩م إلى ما يعادل ١٣,٤ مليار جم مقابل ١١,٧ مليار جم في ٢٠١٨/١٢/٣١م بزيادة قدرها ١,٧ مليار جم ونسبتها ١٤,٥% مدعوماً بما تحقق من أرباح خلال العام، وأصبحت حقوق الملكية تمثل ما نسبته ١٣% من إجمالي الأصول.

وذكر السيد الأستاذ/ عبدالحميد أبو موسى - بأن إدارة البنك عمدت منذ تأسيس البنك الى إتاحة الدعم المطلوب للأنشطة الاقتصادية ذات الأهمية الحيوية لكل من الاقتصاد القومي والعملاء كأنشطة التمويل العقاري والتجزئة المصرفية والمشروعات المتوسطة والصغيرة والخدمات الإلكترونية بغرض تعزيز الانتشار وتخفيض مخاطر التركيز، حيث وصلت جملة التمويلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ١,٥ مليار جم تمثل ٢١% من إجمالي توظيفات البنك مقابل ١,٢ مليار جم قيمة التمويلات الممنوحة لأنشطة التجزئة المصرفية. واتسعت شبكة فروع البنك إلى ٣٦ فرعاً تغطي معظم محافظات الجمهورية والمدن الرئيسية، ويخطط البنك لافتتاح فروع جديدة خلال عام ٢٠٢٠م منها الشيخ زايد والمقطم ومدينة الرحاب والعاصمة الادارية الجديدة فضلاً عن فروع أخرى يجري العمل فيها مثل شبين الكوم وبني سويف.

وأشار سيادته إلى حرص الادارة على الالتزام التام بالقواعد الرقابية المقررة من قبل البنك المركزي المصري وأهمها معايير كفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال المعتمدة

على المخاطر في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م نحو ٢٢% مقابل نسبة يتعين الالتزام بها لا تتجاوز ١٣,٢٣% وفقاً لتقرير الـ "ICAAP" خلال عام ٢٠١٩م، أما المعيار غير المعتمد على المخاطر "الرافعة المالية" فقد جاء بنحو ١١,١% مقابل ٣% حد أدنى مقرر... مما يرتب هامش مخاطر مسموح به يتيح للبنك مزيداً من التوسع في أنشطته وحجم أعماله في الفترات المالية القادمة بإذن الله.